



مؤتمر ماس الاقتصادي 2016
MAS ECONOMIC CONFERENCE

أطر السياسات الاقتصادية



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)



أطر السياسات الاقتصادية

يحتوي هذا المجلد على الوثائق التي تشكل الخلفية لمداولات مؤتمر ماس الاقتصادي 2016، وهي عبارة عن الخلاصة للأبحاث والحوارات والمعاينة التي تمت تحضيراً للمؤتمر بين نيسان وآب 2016. يتضمن المجلد أربع مصفوفات تعرض الأهداف والسياسات والإجراءات والجهات المسؤولة والشريكة، تشكل إطاراً متكاملًا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية المقترحة في المدى القصير والمتوسط، أي رؤية فلسطينية أصيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني في الظروف الراهنة.

عقد المعهد ضمن الفعاليات التحضيرية للمؤتمر أربع ندوات معمقة لاستعراض دراسات تم إعدادها خصيصاً لإطلاق الحوار تمهيداً للمؤتمر، وهي:

- ✦ أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها
- ✦ المشهد الاجتماعي في سياق الحد من البطالة ومكافحة الفقر وجسر الفجوات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني
- ✦ آفاق تعزيز بيئة الأعمال والتجارة في ظل الإمكانيات المتوفرة
- ✦ أجندة تطوير القدرات الاقتصادية الذاتية

لقد تم تعديل الأوراق وإثرائها على ضوء مداخلات حوالي 75 من المختصين الذين شاركوا في تلك الجلسات وقام المعهد بعد ذلك بتجميع الأوراق المعدلة في كتاب منفصل يوزع مع انعقاد المؤتمر. كما تم استخراج التحديات التي تعالجها الأوراق والأهداف المطلوب تحقيقها لمواجهة التحديات، والسياسات اللازم وضعها حيز التنفيذ للوصول إلى تلك الأهداف والآليات أو التدخلات الضرورية لتحقيق هذه السياسات غاياتها. وبعد ذلك قام المعهد بتجميع هذه المعطيات في أربع مصفوفات تعرض التحديات والأهداف والسياسات والتدخلات (وجهة المسؤولية عن التنفيذ والشركاء، والإطار الزمني المقترح) وذلك في أربعة مجالات تشكل مادة البحث في جلسات المؤتمر الأربع، وهي:

- ✦ تحديات النمو الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها
- ✦ تطوير بيئة الأعمال والحوكمة الاقتصادية
- ✦ تطوير القطاعات الإنتاجية
- ✦ تطوير قطاعات البنية التحتية والإسكان

عقد المعهد بعد ذلك أربع جلسات لمجموعات بؤرية متخصصة لنقاش كل من المصفوفات الأربع وتم تعديلها بالشطب والإضافة وإعادة الترتيب بناء على النقاش الحيوي الذي دار في هذه المجموعات إلى أن وصلنا إلى المسودات المرفقة التي تعتبر الأساس للنقاش في المؤتمر، وهي تعكس توافقاً واسعاً بين ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية المختصة وممثلي المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص ورجال وسيدات الأعمال والأكاديميين المختصين.

المحتويات

1	إطار السياسات (1): تحديات النمو الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها
15	إطار السياسات (2): تطوير بيئة الأعمال الحوكمة الاقتصادية
23	إطار السياسات (3): تطوير القطاعات الإنتاجية
33	إطار السياسات (4): تطوير قطاعات البنية التحتية والإسكان

إطار السياسات (1)

تحديات النمو الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها

الأهداف المحددة:

تفعيل دور السياسات المالية
والنقدية في تحقيق النمو

تحقيق الاستقرار والاستدامة في النمو
الاقتصادي وفي نمو دخل الفرد

زيادة الاعتماد على الذات

تقليص الفجوات التنموية
الاجتماعية وبين المناطق

تقليل نسب البطالة ونسب الفقر وتقليص
الفجوات التنموية الاجتماعية وبين المناطق

الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية
المتاحة (بالتحديد الأراضي)

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
1. هيمنة الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الوطني وعدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة	1-1 تخفيف قيود الاحتلال الاقتصادية	1-1-1 استغلال الهوامش القانونية والفنية المتاحة في بروتوكول باريس للاستفادة القصوى من النظام التجاري القائم حالياً	<ul style="list-style-type: none"> الاستفادة القصوى من القوائم السلعية "أ" و "ب" و "ج" والتوصل إلى تقديرات دقيقة "لاحتياجات السوق" الفلسطينية. التعامل المدروس بالمثل حيال الخروقات للاتفاقيات الموقعة (الأخذ بالاعتبار توفر بدائل وطنية والانسجام مع القوانين التجارية الدولية). تفعيل الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع دول أخرى. تشجيع الاستيراد المباشر إلى السوق الفلسطيني وتوفير حوافز مالية 	قصير الأجل	وزارة الاقتصاد ووزارة المالية	
	2-1-1 إضعاف قبضة إسرائيل على الإيرادات الضريبية التجارية	1-1-2 إضعاف قبضة إسرائيل على الإيرادات الضريبية التجارية	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء آلية ثابتة لرصد وتقدير تدفقات الواردات غير المباشرة وخاصة تلك غير المنتجة في إسرائيل والمهربة بغية الحد من التهرب الضريبي وحشد الدعم الدولي للمطالبة بتحويل الجمارك التي تجبيها إسرائيل على هذه الواردات. تكثيف وتوحيد جهود الشاحنين لتأمين الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية وتسهيل التجارة الفلسطينية عبرها بشكل أسهل. حشد الدعم الدولي لتأسيس جمركي فلسطيني في الموانئ الإسرائيلية وإدخال نظام النقل العابر. 	قصير الأجل	وزارة المالية والضابطة الجمركية ووزارة الخارجية	
	2-1 توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق	1-2-1 تحقيق الاستفادة القصوى من اتفاقيات تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية لضمان تطبيقها على التجارة الفلسطينية	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء آلية مشتركة للمتابعة مع الجهات الإسرائيلية التجارية المعنية بتسهيل التجارة. التوجه إلى الشركاء التجاريين في الدول الصديقة لإشراكها في الجهود الفنية والإدارية المتعلقة بتسهيل التجارة ولحث إسرائيل على تطبيقها. تكثيف الجهود الرامية إلى تشغيل معبري رفح ودامية (و/أو الكرامة) تجارياً وبالاتجاهين. 	قصير الأجل	وزارة الاقتصاد ووزارة الخارجية	الحكومة/الرئاسة

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
			<ul style="list-style-type: none"> تفعيل وتنشيط عمل اللجنة الوطنية للتصدير في متابعة السياسات والإجراءات وفق إستراتيجية التصدير الوطنية. 	متوسط الأجل	وزارة الاقتصاد	
	3-1 تعزيز اعتماد الاقتصاد الوطني على الذات	1-3-1 رفع إنتاجية قطاعات الإنتاج الوطني الإستراتيجية	<ul style="list-style-type: none"> حوافز ضريبية وتسهيلات للاستيراد المباشر للمعدات والآلات التصنيعية. إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لتوفير إعانات ومنح وترتيب شراكات استثمارية في قطاعات الإنتاج الوطني. تطوير أنظمة المواصفات والمقاييس وآليات تطبيقها وتفعيل دورها في تطوير الإنتاج المحلي وحمایته. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة المالية</p> <p>وزارتنا الاقتصاد والمالية</p> <p>وزارة الاقتصاد / هيئة المواصفات</p>	
		1-3-2 تخفيض الإنفاق الاستهلاكي التظاهري المولد للاستيراد	<ul style="list-style-type: none"> دراسة التأثيرات المتوقعة على نسب الاستهلاك والاستيراد (من الناتج المحلي) وعلى الخزينة العامة جراء رفع نسب الضرائب الجمركية وغير المباشرة على الكماليات المستوردة. وضع برنامج لإجراءات جمركية/مالية للحد من الاستيراد المفرط لعدد محدود من السلع ولفترة زمنية محددة 	<p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارتنا الاقتصاد والمالية</p> <p>وزارة المالية</p>	
2- التقلب في النمو الاقتصادي والحساسية للصدمات الخارجية وارتفاع مستوى المخاطر السياسية وتكاليفها	1-2 تحقيق الاستدامة في نمو الدخل القومي ودخل الفرد.	1-1-2 اعتماد التصنيع المحلي كأولوية استثمارية وتشغيلية بصفته مدخل لتصحيح التشوهات الهيكلية في أداء وترابط القطاعات الإنتاجية.	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء هيئة التصنيع الوطني للإشراف على السياسة الصناعية وربطها بالسياسة الاقتصادية الكلية. إنشاء المختبر الوطني للأبحاث والتحديث الصناعي. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p> <p>مجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد هيئة التصنيع</p>	
		2-1-2 زيادة مساهمة الاستثمار العام في تطوير البنية التحتية الممكنة للقطاعات الإنتاجية وفي تأطير الاستثمار الخاص وتحفيزه	<ul style="list-style-type: none"> ترشيد هيكله الموازنة بما يوفر حصة أكبر للموازنة التطويرية. خطوات ترويجية وحوافز وضمانات قروض لجذب الموارد المالية الفلسطينية المهاجرة والاستثمارات المشتركة مع الرأسمال الفلسطيني. إجراءات مصرفية للحد من الإفراط في توجيه الاستثمارات الخاصة نحو الأرض والعقارات. 	<p>متوسط الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	<p>وزارة المالية</p> <p>سلطة النقد</p> <p>القطاع المصرفي</p>	<p>القطاع المصرفي</p> <p>سلطة النقد</p>

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
			<ul style="list-style-type: none"> • مبادرات استثمارية عامة جديدة لخلق مجالات للاستثمارات العامة- الخاصة المشتركة. • دفعة كبرى للاستثمار العام في البنية التحتية المادية (طاقة، موارد طبيعية ومواصلات). 	متوسط الأجل	صندوق الاستثمار	المستثمرون الكبار
	3-1-2 الحفاظ على استقرار الأسعار	<ul style="list-style-type: none"> • الرقابة على الأسعار وعدالة المنافسة • محاربة الإغراق وضبط التهرب الضريبي والتهريب • تعزيز الرقابة على المواصفات والجودة لجميع السلع المنتجة محلياً والمستوردة. 	<ul style="list-style-type: none"> • قصير الأجل • قصير الأجل • قصير الأجل 	وزارة الاقتصاد ضابطة جمركية وزارة الاقتصاد	هيئات المجتمع الأهلي والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص	
2-2 تعزيز دور القطاع المالي والمصرفي في النهوض بالاقتصاد المنتج واستقراره	2-2-1-2-1 توظيف أدوات السياسات المالية وإجراءات البنوك بما فيها سياسات الإقراض في النمو وزيادة ثقة الجمهور وقطاع الأعمال بالقطاع المالي والمصرفي	<ul style="list-style-type: none"> • المصادقة على قانون البنك المركزي الفلسطيني. • مواصلة إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي بمشاركة كل الهيئات الرقابية. • إجراء تقييم مستقل لأداء سوق الأوراق المالية واقتراح توصيات لتنشيط التداول. • ضبط الهامش بين الفائدة الدائنة والمدينة • تكثيف الرقابة على عمليات الائتمان لضمان عدم بلوغ أعباء غير محتملة للمديونية على أسر الدخل المتوسط والمحدود ولكبح الإقراض الاستهلاكي غير المنتج • تطوير القدرات القضائية للبت السريع في النزاعات المالية وتشكيل محاكم تجارية لهذا الغرض. • تطوير خدمات التحكيم في النزاعات التجارية وتطبيق التعاقبات. 	<ul style="list-style-type: none"> • قصير الأجل • قصير الأجل • متوسط الأجل • متوسط الأجل • متوسط الأجل • متوسط الأجل • متوسط الأجل 	الرئاسة مجلس الوزراء هيئة سوق الأوراق المالية قطاع مصرفي قطاع مصرفي وزارتا العدل والاقتصاد وزارتا العدل والاقتصاد		
	2-2-2 تقوية دور الموازنة العامة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة وفي	<ul style="list-style-type: none"> • تخصيص حصة أكبر من الموازنة العامة لصالح الإنفاق على الاحتياجات التطويرية القطاعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • قصير الأجل 	وزارة المالية		

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		توفير الموارد لتلبية أبرز الاحتياجات الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> تكثيف الجهود القائمة لتركيز الإنفاق الجاري لصالح الاحتياجات التشغيلية للقطاعات الخدمية (تربية، صحة ورعاية اجتماعية). تنفيذ سياسات الموازنة الانفاقية للعام 2016-2018 "موازنة تراعي النوع الاجتماعي والفئات المهمشة" و"تخطيط البرامج والإنفاق عليها على أساس الاستراتيجيات القطاعية" توسيع القاعدة الضريبية وتحسين سبل الجباية ترشيد الإنفاق الجاري والعمل على إيجاد حلول جديدة لإنهاء مشكلة صافي الإقراض ربط الأداء في موازنة البرامج بمدى تحقيق إعادة توزيع الموارد أعلاه تفعيل وإنفاذ قانون مكافحة غسل الأموال وإنشاء محكمة خاصة بذلك لتسريع معالجة المخالفات صندوق تأمين ضد الكوارث الطبيعية 	<p>قصر الأجل</p> <p>قصر الأجل</p> <p>قصر الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>قصر الأجل</p>	<p>وزارة المالية</p> <p>وزارة المالية</p> <p>وزارة المالية</p> <p>وزارة المالية</p> <p>سلطة النقد</p> <p>وزارة المالية ووزارة الزراعة</p>	
	2-2-3 التوجه لاعتماد سياسة نقدية مستقلة تراعي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية	صياغة الموقف الرسمي تجاه الإقرار بإصدار العملة الفلسطينية بالاستناد إلى الدراسات المتوفرة ووضع البرنامج التحضيري الفني والاقتصادي لتنفيذ القرار	متوسط الأجل	سلطة النقد، الحكومة، والرئاسة		
	2-2-4 تضمين بلاغ الموازنة توجهات السياسات المالية وإقراره في موعده العادي.	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ السياسات المعلنة في بلاغ الموازنة للأعوام 2014، 2015 (2016-2018) والتي تؤكد على موائمة الاستراتيجيات القطاعية مع سياسات البرامج. تحقيق المزيد من الشفافية في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها. 	<p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p> <p>وزارة المالية</p>		
3- تشظي وضيق الفضاء الجغرافي والأراضي المتاحة للتوسع السكاني والاستغلال الاقتصادي	1-3-1 زيادة مساحة الأراضي المسجلة والقابلة للتطوير لتشجيع الاستثمار لمختلف الأغراض	<ul style="list-style-type: none"> 1-1-3 تطوير الإطار القانوني بهدف تسهيل تسجيل، وتسوية، وتوحيد، وإعادة تقسيم الأراضي. مراجعة قانون الأراضي الساري المفعول والقوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات ذات العلاقة بروح تسهيل تثبيت حقوق الملكية وزيادة المساحات. المعروضة للتطوير لمختلف الأغراض. إطلاق حملة لتنفيذ خطة تسجيل إلزامي للأراضي غير المسجلة في 	<p>قصر الأجل</p> <p>قصر الأجل</p>	<p>سلطة الأراضي</p> <p>سلطة الأراضي</p>	<p>المجلس التنسيقي (قطاع خاص)</p> <p>المجلس التنسيقي</p>	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
			<p>ما يسمى المنطقة (أ)، والمنطقة (ب)، وتسهيل إجراءات المسح، والتقسيم، وإعادة التوحيد، والتسجيل، وإيصال الطرق والخدمات.</p> <ul style="list-style-type: none"> تشجيع المواطنين على تسجيل أراضيهم غير المسجلة أو التي ما زالت مسجلة على الشيوخ، فيما يسمى بالمنطقة (ج)، وفتح مكاتب لتقديم المساعدة القانونية المجانية. تخفيض رسوم تسجيل ومسح الأراضي غير المسجلة في دوائر الطابو لمدة سنة مع إمكانية التمديد. تطوير سلطة الأراضي ودوائر المساحة ورفدها بالكوادر الفنية والقانونية لزيادة قدراتها التنفيذية بما يتناسب واحتياجات المواطنين في كافة المحافظات. إنشاء محاكم أراضي متخصصة في جميع المحافظات لتسريع البت في حالات النزاع في حقوق ملكية الأراضي المتركمة لدى المحاكم. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>سلطة الأراضي</p> <p>سلطة الأراضي ووزارة المالية</p> <p>مجلس الوزراء</p> <p>مجلس الوزراء</p>	<p>(قطاع خاص)</p> <p>قطاع أهلي</p>
	2-1-3 حماية أراضي الفلسطينيين الغائبين وتشجيعهم على العودة والاستثمار		<ul style="list-style-type: none"> إنشاء صندوق أمانة لحماية أراضي الغائبين من خلال تسجيل حقوقهم وحمايتهم لحين عودتهم. 	<p>قصير الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p>	
	3-1-3 التوجه والتخطيط لفتح الطرق وإيصال الخدمات للأراضي المخصصة للتطوير ضمن ولاية السلطة الوطنية		<ul style="list-style-type: none"> تطبيق السياسات مع تخفيض الأسعار المترتبة على ذلك لفترة تشجيعية. 	<p>متوسط الأجل</p>	<p>سلطة الأراضي ووزارة المالية وصندوق الاستثمار</p>	
	3-1-4 حماية الأراضي في "مناطق ج" وتشجيع استغلالها من قبل أصحابها الشرعيين أو للمنفعة العامة		<ul style="list-style-type: none"> إعادة تسجيل الأراضي المسجلة (طابو) في "مناطق ج" لإزالة الشيوخ وتشجيع استغلالها زراعياً للحيلولة دون تسريبها أو تزوير بيعها وإحباط أي سجل إسرائيلي مواز. 	<p>متوسط الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p>	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
			<ul style="list-style-type: none"> تسجيل ما تبقى من أراضي المشاع في دائرة الطابو (التسوية) وتشجيع استغلالها زراعياً للحيلولة دون تسريبها 		وسلطة الأراضي	
		3-1-5 تطبيق توجهات المخطط الوطني المكاني في كافة قطاعاته	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل آلية تنسيقية لضمان التقيد بتوصيات المخطط المكاني في القرارات والمشروعات المختلفة المتعلقة باستخدامات الأراضي وتطوير شبكات ومرافق البنية التحتية الاقتصادية. 	متوسط الأجل	دائرة التخطيط المكاني ومجلس الوزراء	قطاع خاص
4- تفاقم الفجوات التنموية بين المناطق وأثر ذلك في القدس وقطاع غزة خاصة	1-4-1 تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق	4-1-1 تعزيز الترابط الاقتصادي بين "مناطق ج" والمناطق الأخرى في المجال الزراعي.	<ul style="list-style-type: none"> المضي بخطة الإصلاح الإداري الخاص بالمناطق التنموية استخدام مكثف للحيز المتوفر من الأراضي الزراعية في مناطق "ج" لاستثمارات جديدة في إنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الغذائية المقامة في بقية المناطق. توفير تسهيلات مصرفية وضمانات للإقراض الخاص المخصص للاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي والخدمي في مناطق "ج". توفير منشآت البنية التحتية الزراعية التجارية (مخازن، تبريد، نقلات) في مناطق "ج". تنظيم الحسب (أسواق الجملة) الزراعية المخصصة لإنتاج المزارعين الصغار في المناطق النائية. تركيز جهود التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق المعزولة والمهمشة وفي المناطق الحضرية العشوائية. 	قصير الأجل قصير الأجل	وزارة الحكم المحلي المستثمرون الكبار	قطاع خاص سلطة النقد
		4-1-2 رعاية مستلزمات الصمود الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني داخل القدس	<ul style="list-style-type: none"> ضمان الاستدامة المالية للمستشفيات الفلسطينية في القدس خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تلبية الاحتياجات الطبية للفئات الأكثر فقراً من القدس وبقية المناطق. إنشاء لجنة تنسيق تشمل للمؤسسات الأهلية الاجتماعية والثقافية الأهلية العاملة داخل القدس معتمدة رسمياً كمرجعية تخطيطية للبرامج الخاصة بالقدس وفي التحوار مع القطاعات المختلفة. 	متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	قطاع مصرفي المستثمرون الكبار وزارتا الحكم المحلي والزراعة وزارة الحكم المحلي	صندوق الاستثمار
			<ul style="list-style-type: none"> ضمان الاستدامة المالية للمستشفيات الفلسطينية في القدس خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تلبية الاحتياجات الطبية للفئات الأكثر فقراً من القدس وبقية المناطق. إنشاء لجنة تنسيق تشمل للمؤسسات الأهلية الاجتماعية والثقافية الأهلية العاملة داخل القدس معتمدة رسمياً كمرجعية تخطيطية للبرامج الخاصة بالقدس وفي التحوار مع القطاعات المختلفة. 	قصير الأجل قصير الأجل	شراكة جميع القطاعات عام وخاص وأهلي وزارة شؤون القدس ووزارة الاقتصاد	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
			<ul style="list-style-type: none"> تفعيل دور غرفة تجارة وصناعة وسياحة القدس وتزويدها بالموارد والصلاحيات لتنسيق المبادرات الاقتصادية وللدفاع عن مصالح الشركات الفلسطينية لدى سلطات البلدية والضريبة. توفير خدمات قانونية وهندسية لطالبي أذونات البناء داخل القدس. تحديث وتفعيل المرسومين الرئاسيين بشأن تشكيل الأمانة العامة للقدس (2012) وبشأن إنشاء صندوق القدس (2013) لقيادة وتنسيق وتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية في القدس. تكثيف الاستثمار في مشاريع الإسكان اللائق لذوي الدخل المحدود. زيادة التسهيلات الائتمانية العقارية والتجارية المخصصة لسكان القدس تخصيص موازنات كافية لبرامج الرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً وخاصة حالات الإدمان والأزمات النفسية والعنف الأسري. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة شؤون القدس</p> <p>ص. الاستثمار مصارف قطاع عام</p> <p>الرئاسة ووزارة شؤون القدس جميع القطاعات</p> <p>سلطة النقد ووزارتنا المالية والتنمية الاجتماعية</p>	<p>اتحاد الغرف التجارية</p> <p>قطاع أهلي</p> <p>قطاع أهلي وخاص</p> <p>الاستثمار العقاري سلطة النقد</p> <p>قطاع أهلي</p>
	3-1-4 إعطاء أولوية لإعادة الروابط التجارية والاستثمارية والمالية بين قطاع غزة وبقية المناطق	<ul style="list-style-type: none"> تكثيف توجيه الاستثمار العام الصناعي في غزة بواسطة مبادرات وشراكات مع شركات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. منح تسهيلات وحوافز ومعاملة مميزة في التعامل الضريبي مع شركات إنتاجية التي تقيم مشاريع مشتركة مع مستثمرين من الضفة الغربية. تطوير مشاريع وشراكات وجولات سياحية مشتركة لإدخال غزة إلى خارطة السياحة الفلسطينية. العمل على إعادة تشغيل معبر رفح التجاري وتفعيل الممر التجاري الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>صندوق الاستثمار</p> <p>وزارة المالية</p> <p>وزارة السياحة</p> <p>الرئاسة</p>	<p>مستثمرون كبار</p> <p>القطاع السياحي</p>	
	4-1-4 التوجه نحو نظام إداري لامركزي ديمقراطي يكون الأساس في التخطيط لتنمية إقليمية	<ul style="list-style-type: none"> تسريع العمل لوضع التنمية الإقليمية حيز التنفيذ بدء العمل على خطط تنمية إقليمية انطلاقاً من المركز صياغة خطة لبناء القدرات الخدمية في الأقاليم 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء</p> <p>وزارة الحكم المحلي</p> <p>وزارة التنمية الاجتماعية</p>		

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> لامركزية تراعي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز الترابط في تقديم الخدمات الاجتماعية بين "مناطق ج" والمناطق الأخرى إعطاء الأولوية للفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً في كل من القدس العربية وقطاع غزة ومناطق "ج" 	متوسط الأجل	وزارتي المالية والتنمية الاجتماعية	
		<ul style="list-style-type: none"> 4-1-5 ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية وترسيخ مبدأ المساواة، ووضع سياسات تنمية سكانية على أساس التحول الديمغرافي والتوزيع الجغرافي والتركيبة الاقتصادية للسكان. 	<ul style="list-style-type: none"> المشاركة الجماعية من كافة الأطراف بما فيها القوى السياسية في وضع السياسات التنموية الاجتماعية والاقتصادية على أساس إقليمي كجزء من عملية "توطين" أهداف التنمية المستدامة المعتمدة عالمياً. تفعيل دور اللجنة الخاصة بربط أهداف التنمية الدولية بالرؤية الفلسطينية، وتحديد الاحتياجات الفلسطينية بشكل واضح بما يتناسب مع إمكانيات واحتياجات الأقاليم. 	متوسط الأجل	قطاع عام/ أهلي/خاص	مجلس الوزراء وجهاز الإحصاء المركزي
5. المستويات المرتفعة للبطالة (بما فيها المقنعة) وعدم مقدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل	1-5 معالجة البطالة والتخفيف من نسبتها وخاصة في صفوف الخريجين الجدد وموائمة مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل	<ul style="list-style-type: none"> 5-1-1 تحسين مستوى التدريب واستهداف خريجي الجامعات والعاطلين عن العمل في الأسر الفقيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> تخصيص صندوق للتدريب المهني من قبل القطاع الخاص وفقاً لاحتياجاتهم من المهارات المطلوبة. 	قصير الأجل	كبريات شركات القطاع الخاص	
		<ul style="list-style-type: none"> 5-1-2 تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تحديد احتياجاتهم بمستوى المهارة وطبيعة الأعمال المطلوبة 	<ul style="list-style-type: none"> تنسيق مباشر بين القطاع الخاص ووزارة العمل في تحديث البيانات المتعلقة للباحثين عن عمل والمتعلقة بالطلب على العمال أو الموظفين المطلوبين للقطاع الخاص، مما يخفف من حدة البطالة الهيكلية الناجمة عن التطور التكنولوجي، والإقليمية الناجمة عن تدهور بعض الصناعات في إقليم معين، والبطالة الظاهرة الناجمة عن اختلاف المهارات والتخصص. 	متوسط الأجل	وزارة العمل، وزارة التربية	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		5-1-3 تعزيز آليات البحث عن العمل، وتحفيز المبادرات الشبابية والنسائية وتوفير البيئة الحاضنة لها.	تخصيص موازنات خاصة لمحاربة الشباب الخريجين العاطلين عن العمل (وخاصة الإناث) ودعم المبادرات الإبداعية.	متوسط الأجل	وزارة العمل، وزارة التربية، صندوق التشغيل	القطاع الخاص
		5-1-4 تشجيع الشركات والمشاريع التي تقام في المناطق المهمشة والفقيرة بهدف توسيع التوظيف، خاصة للكوادر النسائية المؤهلة.	رفع نسبة الإعفاء من ضريبة الدخل للتبرعات التي تخصص للمشاريع الخيرية الإنتاجية. إعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات للمشروع الذي يقام في المناطق المهمشة ويشغل أكثر من خمسة عمال أو موظفين. توفير تسهيلات مصرفية لفترة طويلة وبدون فوائد للمشاريع الشبابية والنسوية الإبداعية. تبني القطاع الخاص تدريب الخريجين بشكل ميداني وفق منهج، مما لا يخلق أعباء مالية على القطاع الخاص ويعطي فرصا محتملة للخريجين.	قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل	وزارة المالية وزارة المالية القطاع المصرفي قطاع خاص	
		5-1-5 تنويع الاستثمار في التعليم ما بعد الإلزامي والثانوي العام وتشجيع الاستثمار الخاص في مجالات جديدة	التوقف المؤقت عن ترخيص جامعات تطرح تخصصات تقليدية. إعلان إمكانية ترخيص عدد من الكليات المهنية بحجم متوسط مع تسهيلات. إعلان إمكانية ترخيص عدد من المعاهد الفنية والتكنولوجية بحجم متوسط مع تسهيلات.	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل	وزارة التربية وزارة التربية وزارة التربية	
		5-1-6 تطوير القدرات وزيادة العمالة الماهرة والمدرية وتعزيز المعرفة المهنية والتسويقية لزيادة التشغيل وتقليل البطالة.	إنشاء قاعدة بيانات للعرض والطلب في سوق العمل لمساعدة المستثمر في تأمين احتياجاته من الكوادر المؤهلة ولوصول طالب العمل إلى الوظائف المتاحة. تعزيز المناهج الدراسية والتدريب العملي للقطاعات المختلفة بشكل كاف.	قصير الأجل متوسط الأجل	صندوق التشغيل وزارة التربية	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		5-1-7 توظيف التنمية الإقليمية المتوازنة والتخطيط التأشيري كأدوات لمحاربة البطالة وجسر الفجوات التنموية	استهداف المناطق التي تعاني من البطالة والفقر بالمشاريع المولدة للوظائف وفرص التشغيل.	متوسط الأجل	القطاع الخاص	القطاع العام
6- تفاقم ظاهرة الفقر واللامساواة الاجتماعية	1-6 مكافحة الفقر وتخفيف حدته على المدى القصير وتقليل عدد الفقراء على المدى الأبعد	6-1-1 تحسين خدمات التعليم والصحة وتشجيع تعليم الفقراء من الجنسين.	<ul style="list-style-type: none"> توفير المزيد من فرص التعليم المجاني في كافة مستويات التعليم ما بعد الإلزامي والثانوي للفئات غير المقتدرة وبخاصة النساء. تفعيل قانون الصندوق الوطني للتعليم إعطاء حوافز إضافية لتعليم لفقراء ومكافحة التسرب من المدارس في مستوى التعليم الإلزامي وتقديم إرشاد اجتماعي مكثف وتنفيذ برامج تثقيفية لهم لإدماجهم في المجتمع. توفير مستلزمات الاستهلاك الأسري الاعتيادي من الطاقة والماء لغير المقتدرين من خلال نظام عدادات الدفع المسبق. تحسين نوعية خدمات التأمين الصحي المجاني المقدمة للفقراء 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارتا التربية والتنمية الاجتماعية</p> <p>وزارة التربية</p> <p>وزارتا التربية والمالية</p> <p>وزارتا التنمية الاجتماعية والمالية</p> <p>وزارة الصحة</p>	قطاع أهلي
		6-1-2 ضمان تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل آليات الرقابة على الشركات الكبرى والمنشآت المتوسطة والصغيرة طلاق حملة ترويجية للحث على الالتزام بتطبيق القانون فرض مخالفات صارمة على مشغلين ينتهكون القانون 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	وزارة العمل	وزارة العمل
		6-1-3 زيادة حصة دخل الفقراء من عملهم الذاتي بدل الإعانات	تخصيص بند في الموازنة العامة لمشاريع الفئات غير المقتدرة وخاصة النسائية	قصير الأجل	وزارتا المالية والتنمية الاجتماعية	
		6-1-4 رفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وتكثيفها لتشمل الفقراء وتضمينها برامج العلاج النفسي ومكافحة المخدرات وإعادة التأهيل	<ul style="list-style-type: none"> تصميم وتنفيذ برامج توعية عن أهمية العمل الذاتي الدائم والاعتماد على الذات، ودراسة الإمكانيات البشرية والتخصصات الموجودة لدى الفئات المهمشة وتخصيص التمويل اللازم لإنشاء مشاريع خاصة بهم، خاصة بين النساء والشباب. 	قصير الأجل	وزارتا التنمية الاجتماعية والمالية	

التحديات	الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		للمدمنين.	<ul style="list-style-type: none"> المضي في إتمام الحوار الوطني بخصوص قانون الضمان الاجتماعي والإسراع بتطبيقه وتفعيل مؤسساته 	قصير الأجل	وزارة العمل	
		<ul style="list-style-type: none"> 5-1-6 اعتماد المبادئ الدولية الطوعية المتعارف عليها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق خصوصية النضال الوطني الفلسطيني. 	<ul style="list-style-type: none"> إجراء دراسات لتطوير نماذج فلسطينية مناسبة لتطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات بأفعال ملموسة بعيداً عن الشعارات وأغراض الدعاية التجارية، مع توخي تكاملها مع دور القطاع العام. رفع الوعي لدى أوساط القطاع الخاص من خلال إطلاق الحملات الإعلامية وعقد الندوات، خاصة الشركات الكبيرة والمتوسطة، حول أهمية تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية. رصد ومتابعة المبادرات الجديدة وإبراز نجاحاتها وفحص أسباب إخفاقاتها. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	<p>قطاع خاص</p> <p>قطاع خاص</p> <p>قطاع خاص</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> 6-1-6 تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية التضامنية 	<ul style="list-style-type: none"> تشجيع وحث مؤسسات المجتمع المدني على توسيع برامجها وتكثيف جهودها في برامج التأهيل والعلاج. إنشاء آلية مشتركة بين كافة القطاعات لدمج الفقراء في برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ولتنسيق بيئة مكافحة الفقر وتوسيعها لتشمل وزارات عديدة والقطاع الخاص والأهلي. وضع برامج الفقراء كأولوية في أجندة مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات لتشمل المناطق المهمشة ومأسسة هذا العمل وتوسيع نطاقه. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>قطاع أهلي</p> <p>وزارة التنمية الاجتماعية</p> <p>قطاع خاص</p>	<p>وزارة التنمية المجتمعية</p> <p>قطاع أهلي وقطاع خاص</p> <p>قطاع أهلي ووزارة التنمية المجتمعية</p>

إطار السياسات (2) تطوير بيئة الأعمال الحوكمة الاقتصادية

الأهداف المحددة:

إيجاد نظام قضائي وتشريعي أكثر جذباً للاستثمار
ويعزز الثقة بضمان الحقوق ويحدد الواجبات
ويعزز الأداء التنافسي للأسواق المحلية

رفع فعالية الجهاز الحكومي ودوره في الرقابة
والإشراف في الإدارات الحكومية ذات العلاقة
بالأعمال

تعزيز البيئة القانونية والاستثمارية المشجعة
للإنتاج المحلي

تكثيف التعاون بين القطاعين العام والخاص
وتأسيس شراكة بينهما تراعي المصالح التنموية
وتنهض بها

رفع مستوى الثقة والوعي لدى المستهلك
الفلسطيني بالمنتج المحلي لزيادة حصته
السوقية

الأهداف	السياسات	الأدوات/ آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
1- تعزيز البيئة الاستثمارية المشجعة لزيادة الإنتاج المحلي كبديل للاستيراد.	1-1 سياسات ضريبية وجمركية تتصف جميع الفئات الاجتماعية.	<ul style="list-style-type: none"> دراسة تعديل القوانين الضريبية وتقييم فعالية قانون تشجيع الاستثمار. محااربة الإغراق والتهريب بهدف استقرار الأسعار في الأسواق المحلية للحد من التضخم وفرض العدالة الضريبية على الجميع. التسريع في الإرجاع (الرديات) الضريبية. تحسين الخدمات العامة مقابل الضريبة المدفوعة. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة المالية والاقتصاد</p> <p>وزارة المالية الحكومة</p>	
	2-1 دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل المراسيم السارية بخصوص إنشاء هيئة لتقديم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة والتي تحتاج إلى توفير متطلبات كبيرة لإنجاحها. تفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة وبخاصة التي تساهم في تمكين المرأة. 	<p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة الاقتصاد</p> <p>وزارة الاقتصاد</p>	<p>قطاع خاص وأهلي</p> <p>قطاع خاص وأهلي</p>
1-3 زيادة الاستثمار خارج منطقة "أ"	<ul style="list-style-type: none"> منح حوافز خاصة للصناعات التي تعتمد على المدخلات المحلية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد المباشر للمدخلات الصناعية، وتشجيع الاستيراد المباشر للمدخلات الصناعية والمواد الوسيطة بدلا من المنتجات النهائية. وضع حوافز استثمارية خاصة لمناطق (ج)، مع وجود ضمانات حمائية للمستثمرين فيها. إنشاء مناطق صناعية وتجارية جديدة بعيدة عن التجمعات السكانية في الأراضي الحكومية والأميرية غير المستغلة وفي مناطق (أ، ب، ج) وتهيئتها وتوجيهها بموجب سياسة محددة لنوعية الصناعة القابلة للنجاح والمنافسة. العمل على توفير تأمين ضد مخاطر الاستثمار خارج مناطق أ و ب. اعتماد قطاعات إستراتيجية ذات أولوية للحوافز لجذب شركات دولية. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة الاقتصاد</p> <p>وزارة الاقتصاد والأشغال العامة</p> <p>وزارة الاقتصاد</p> <p>وزارة الاقتصاد</p> <p>وزارة الاقتصاد</p>	<p>قطاع خاص</p> <p>قطاع خاص</p> <p>صندوق الاستثمار</p>	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
قطاع خاص	وزارة المالية	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> زيادة كفاءة وعدد الموظفين في الجمارك والضابطة الجمركية والدوائر الضريبية والأجهزة الحكومية الرئيسية المعنية بالتجارة الخارجية وبالتعامل مع جمهور الأعمال وعقد دورات تدريبية متخصصة لهم لزيادة قدراتهم وفعاليتهم. تسهيل الحصول على المعلومات للقطاع الخاص بشفافية وفاعلية. البدء بشكل تدريجي تعيين ملحقين تجاريين وخاصة في الدول التي يكون فيها التعامل التجاري أكبر ما يمكن. التدريب الميداني في دول أخرى على آلية التعامل مع القضايا التجارية والإدارية المختلفة. مراجعة وتسجيل المعاملات التجارية في مكان واحد (نافذة موحدة). الحفاظ على تراكم الخبرات الوظيفية من خلال إنشاء نظام حوافز عام مرتبط بالأداء، وكذلك إنشاء نظام تقييم علمي موضوعي. إنجاز الربط الرقمي بين الخدمات المقدمة من قبل الدوائر ذات العلاقة في مختلف الأجهزة الحكومية بتسهيل النشاط الاقتصادي وتسريع المعاملات والحصول على المعلومات وتلقي شكاوى الجمهور (مالية، اقتصاد وطني، نقد، زراعة، مياه، طاقة)، وإعادة تفعيل عمل فريق تحسين المناخ الاستثماري لتسهيل المعاملات. زيادة الكفاءة وأعداد الموظفين في قطاعات حكومية أخرى، مثل شرطة المرور، مفتشي وزارة العمل، والتفتيش على السلع. 	1-2 رفع كفاءة الإدارة العامة وتجاوبها مع الجمهور في وظائف الحوكمة الاقتصادية والتنظيمية والإشرافية.	2- إنشاء جهاز حكومي فعال، ورفع مستوى الرقابة والإشراف والتأهيل في الإدارات الحكومية بناء على التخصص.
	مجلس الوزراء	قصير الأجل			
	وزارتنا الخارجية والاقتصاد	قصير الأجل			
	الوزارات الاقتصادية	قصير الأجل			
	ديوان الموظفين	قصير الأجل			
	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل			
	مجلس الوزراء	متوسط الأجل			
ديوان الموظفين	عدة وزارات	متوسط الأجل			

الأهداف	السياسات	الأدوات/ آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
3- نظام قضائي وتشريعي أكثر جذبا للاستثمار ويعزز الثقة بضمان الحقوق ويحدد الواجبات في إطار زمني واضح.	1-3 التوجه نحو إنشاء محاكم تخصصية و نحو تسريع إجراءات التقاضي والتحكيم.	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء محكمة تأمين متخصصة وأخرى ذات علاقة مع إجراءات تنفيذية واضحة وسريعة لتنفيذ القرارات في الوقت المناسب. • إعادة هيكلة آليات عمل محكمة الأراضي على أساس حوسبة المعاملات وتسريع الإجراءات وتسهيلها. وإنشاء محكمة فرعية لتسوية الأراضي وشراء العقارات ضمن إجراءات سريعة تحفز المستثمرين. • الشروع في وضع قانون الإفلاس. • مراجعة وتحديث قانون المالكين والمستأجرين. 	متوسط الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	وزارة العدل والمالية وزارة العدل وزارة الاقتصاد والمالية	سلطة الأراضي سلطة الأراضي سلطة النقد
2-3 العمل على تنفيذ أحكام القانون بسرعة (إعمال حكم القانون). والتوجه نحو خلق الثقة بالنظام القضائي.	<ul style="list-style-type: none"> • صدور تعليمات من الجهات المختصة لإسراع البت في الأمور المتعلقة بشراء وبيع الأراضي ضمن فترة زمنية معقولة. • توخي الدقة والانتقائية في إصدار ومراجعة القوانين، مع التركيز على القوانين التي يسبب غيابها ثغرة مثل قانون الإفلاس وعدم إصدار قوانين جديدة إلا في حالة الضرورة وبحسب ما نص عليها القانون الأساسي. • العمل على تسريع إجراءات العمل القضائي ومعالجة عدد أكبر من الملفات المتركمة. • وضع لوائح تنفيذية لقانون الصناعة الصادر عام 2010. • إصدار قانون تنظيم السوق في قطاعي الاتصالات والطاقة. • دراسة إصدار قانون المدن الجديدة لتسهيل المشاريع القادمة. • حل المشكلة الإدارية والقانونية في تسلسل التنقل بين محاكم الدرجة الأولى والثانية ومحاكم النقض، ووضع أسس ومعايير قانونية وإدارية واضحة لتنقل الملفات والقضايا بين المحاكم وبالسعة المقبولة. 	قصير الأجل قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	رئاسة الوزراء وسلطة الأراضي رئاسة الوزراء وزارة العدل وسلطة الأراضي مجلس الوزراء مجلس الوزراء مجلس الوزراء وزارة العدل		
3-3 البدء بتأهيل كادر قضائي متخصص للنزاعات التجارية بكافة أنواعها.	3-3 البدء بتأهيل كادر قضائي متخصص للنزاعات التجارية بكافة أنواعها.	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة عدد ومستوى التخصص والتأهيل للقضاء بما يكفي لسد النقص في المجتمع الفلسطيني، مع إعطاء المرأة دور أكبر في العمل القضائي. 	متوسط الأجل	وزارة العدل	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
قطاع عام	وزارة العدل	قصير الأجل	إصدار تعليمات واضحة بإعادة تنظيم العمل القضائي بناء على التوزيع الجغرافي الإقليمي.	3-4 التوجه نحو لامركزية التقاضي (كل في منطقتة)	
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	تطبيق المواصفات والمقاييس الفلسطينية على كافة السلع المنتجة. والرقابة على مواصفات السلع المستوردة، واستكمال وتطوير المواصفات الفلسطينية التي لم تتجز بعد.	1-4 وضع سياسات صناعية وتجارية وتسويقية وبرامج توعية مرتبطة بنظام معلومات دقيقة وواضح عن المنتجات في أسواق التصدير.	4. رفع مستوى الثقة والوعي لدى المستهلك الفلسطيني بالمنتجات المحلية لزيادة حصتها السوقية على حساب المنتجات الإسرائيلية المماثلة لها وتقوية الروابط الأمامية والخلفية لإنتاج سلع جديدة بهدف التصدير، وبيع بديلة لإحلال الواردات، وتعزيز البيئة التنافسية.
قطاع خاص	وزارة المالية	قصير الأجل	بذل جهود إضافية في معالجة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي للابتعاد عن المنافسة غير العادلة والتشوه في الأسعار		
قطاع عام	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	إبراز دور وآلية عمل الجهات الرقابية أمام المستهلك الفلسطيني ومراقبة الأسعار، وبخاصة أسعار النقل لتخفيض التكلفة.		
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	استعمال الملصق الفلسطيني في جميع مراحل الإنتاج والتعبئة والتسويق.		
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	استعمال الترميز الإلكتروني الدولي (Bar Code) الذي يساعد على تنظيم وضبط الأسواق والرقابة على السلع.		
قطاع خاص وأهلي	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	تعميم نظام الأيزو بشكل تشجيعي للمنشآت الفلسطينية.		
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	متابعة تنفيذ الآلية الوطنية للتصدير		
قطاع خاص وأهلي	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف التصدير والاستفادة من اتفاقية بالي 2013 لتسهيل التجارة.	2-4 إعداد وصياغة سياسات صناعية وفقاً للسياسات المالية والتجارية وسياسات إدارة العرض التي يمكن أن تكون داعمة للسياسات الصناعية لتعزيز القدرة الإنتاجية الذاتية.	
قطاع خاص	وزارة الاقتصاد والزراعة	قصير الأجل	تقديم حوافز خاصة للمنتجات الزراعية والصناعية الجديدة الموجهة لسوق التصدير.		
قطاع خاص	القطاع الخاص	متوسط الأجل	التركيز على القطاعات الإنتاجية (مثلاً IT) وليس فقط على المناطق الجغرافية عند بحث خيارات الاستثمار		
قطاع خاص	وزارة المالية	متوسط الأجل	تقديم تسهيلات ضريبية للمصدرين لإنتاجهم ضمن معايير محددة مثلاً إعفاء أي مشروع من ضريبة الدخل يقوم بتصدير أكثر من 50% من إنتاجه		

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
قطاع أهلي	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	دمج القطاع غير الرسمي في الإنتاج ضمن برامج رسمية تتعلق بتطوير بيئة الأعمال، من خلال الاعتراف بهذا القطاع وتوسيع نطاق الإعفاء للأعمال الصغيرة لتطمينهم بتسجيل أعمالهم بشكل رسمي وقانوني.		
قطاع خاص وأهلي	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	تحديد أولويات السوق الفلسطيني من السلع الاستهلاكية والوسيلة بناء على تحليل قواعد البيانات.		
قطاع خاص وأهلي	وزارة التربية والتعليم	متوسط الأجل	دراسة إمكانية تقديم قروض بفوائد رمزية للمشاريع النوعية الجديدة ومشاريع الابتكارات، مع إعطاء حوافز مميزة لها.		
قطاع خاص وأهلي	القطاع المصرفي	متوسط الأجل	توفير تعليم مهني مجاني وتدريب علمي عملي من خلال إنشاء المركز الفلسطيني أو المعهد المهني لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.		
قطاع خاص	وزارتنا الاقتصاد والمالية	قصير الأجل	فرض جمارك على سلع محددة تستورد من طرف ثالث ويتم إنتاج مثلها محلياً.	3-4 وضع سياسات حماية مدروسة للصناعات المحلية.	
قطاع عام	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	تقديم تسهيلات لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة وزيادة الرقابة على السلع النهائية.		
قطاع خاص	وزارتنا الاقتصاد والمالية	متوسط الأجل	تحديد مجالات الشراكة التي يهتم بها كل طرف في مجال الصناعة والإنتاج.	4-4 تسهيل إجراءات إنشاء وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	
قطاع خاص	وزارتنا الاقتصاد والمالية	قصير الأجل	إشراك القطاع الخاص في مراقبة السوق ومحاربة الغش والتهريب عن طريق إنشاء لجنة المخاطر والمعلومات المشتركة وتأسيس قاعدة بيانات عن الأسعار والمنتجات .		
قطاع خاص	الوزارات الاقتصادية	قصير الأجل	إنشاء دائرة رسمية في كل من الوزارات المعنية مع تمثيل دائم للقطاع الخاص في هذه الدائرة.		
	وزارة الاقتصاد، المالية، مجلس الوزراء	قصير الأجل قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء لجنة لتنظيم حوار بين المعنيين وضع الأسس لتركيبية وهيكلية إطار الشراكة واقتراح مهامه. 	5-1 إقامة إطار شراكة رسمي يضم ممثلين عن جميع الأطر الفاعلة في مجال بناء الاقتصاد الفلسطيني	5- تكثيف التعاون بين القطاعين العام والخاص في رسم

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأدوات/ آليات التدخل	السياسات	الأهداف
	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> العمل على إنشاء جهاز قانوني وفني للرقابة وتنظيم الامتيازات. 	2-5 إقامة جهاز حكومي فعال للرقابة وتنظيم الامتيازات	السياسات التنموية
القطاع الخاص	عدة وزارات	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> استخدام خبرات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، على سبيل المثال في التجهيز والتشغيل ونقل المسؤولية (BOT)، كأداة للشراكة. 	3-5 استخدام خبرات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع	
القطاع الخاص	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة السياسات التجارية المتعلقة بعقد الاتفاقات التجارية الدولية وخصوصا ما يتعلق بالتصدير والسياسات الصناعية والزراعية. إمكانية إنشاء برنامج توعية مشترك موجه للقطاع الخاص لتعزيز الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي عقدها السلطة الفلسطينية. 	4-5 إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة السياسات التجارية المتعلقة بالاتفاقيات الدولية.	

إطار السياسات (3) تطوير القطاعات الإنتاجية

الأهداف المحددة:

تحديد سياسات وتدخلات عملية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص وقابلة للتطبيق لتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة كالقطاعات الإنتاجية الأهم في ظل الظروف السائدة

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
صندوق الاستثمار	قطاع خاص	متوسط الأجل	تطوير البنية التحتية للتسويق الزراعي وخصوصاً بناء مخازن تبريد لحفظ وتخزين الفواكه والخضار المنتجة محلياً للحفاظ على استقرار الأسعار	• 1-1 تطوير التعليمات الكفيلة بتنظيم السوق وتطوير البنى التحتية الضرورية لتوفير خدمات التصنيف والتعبئة والتعليق والتخزين لزيادة فعالية توزيع المحاصيل الزراعية في السوق المحلي	1- النهوض بالقطاع الزراعي وزيادة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل الزراعي للمنتجين
صندوق الاستثمار	قطاع خاص	متوسط الأجل	بناء مخازن (صوامع) الحبوب بحجم مناسب يمكن التجار من استيراد كميات مناسبة للسوق وتخزينها في ظروف مناسبة وتحت الرقابة الصحية، وخاصة في مناطق "ج." وإنشاء مركز للتصنيف (التدريج) والتعبئة والتعليق،		
وزارتنا الزراعة والاقتصاد	الضابطة الجمركية	قصير الأجل	الرقابة على أسعار وجودة السلع الزراعية من إسرائيل بهدف حماية المنتجين الفلسطينيين من المنافسة غير العادلة وتوفير المنتجات الزراعية بأسعار تنافسية للمستهلكين.	• 1-2 حماية حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي، وخصوصاً حماية صغار المنتجين من حيث حصولهم على سعر عادل لمنتجاتهم من جهة، وضمان مطابقتها للمواصفات والشروط الصحية المتعلقة بحماية المستهلك.	
كبار المستثمرين	صندوق الاستثمار / وزارة المالية	متوسط الأجل	ضبط وتنظيم برنامج وزارة الزراعة الخاص بشهادات المنشأ لأغراض التصدير، وإطلاق حملة دولية لترسيخ الصورة الإيجابية للقطاع الزراعي الفلسطيني، وإقامة مركز تصدير دولي لتشجيع التجارة في الأسواق ذات الإمكانيات العالية. تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعات الزراعية التي تعتمد منتجات محلية من خلال منح التسهيلات الضريبية أو أية أشكال أخرى، لزيادة خيارات التسويق من جهة، وملجأً أخيراً للمنتجات الزراعية في حال وجود فائض في عرض المنتجات، مما يمنحها شبكة أمان لمواجهة تقلبات السوق.		

الأهداف	السياسات	أدوات/آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
	1-3 إقرار مسودة قانون التعاون الفلسطيني بغرض استغلال هذا النمط من تنظيم الإنتاج والتسويق والتوزيع الذي أثبت جدارته في مواجهة الأزمات الاقتصادية وفي معالجة ظاهرة تفتت الملكية.	<ul style="list-style-type: none"> تشجيع تنظيم المنتجين الصغار في تعاونيات في مختلف مراحل سلسلة القيمة. استخدام مكثف للحيز المتوفر من الأراضي الزراعية في مناطق "ج" لاستثمارات جديدة في إنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الغذائية المقامة في بقية المناطق. توسيع استخدام أنماط جديدة في إنتاج قطاع زيت الزيتون، كالتعاونيات أو الشركات، بما يسمح بالاستفادة من اقتصاديات الحجم، والتقنيات الحديثة، والانتقال للإنتاج الطبيعي (العضوي). 	قصير الأجل	وزارة الزراعة	قطاع خاص/أهلي
	1-4 المواظبة على إعداد خطط سنوية تأشيرية لضمان تنويع المنتجات الزراعية في الرزنامة الزراعية بشكل سنوي لمساعدة المنتجين على تجنب مخاطر فائض العرض وتحسين الدخل الزراعي.	<ul style="list-style-type: none"> العمل على زيادة الاستثمارات الزراعية لإحلال الواردات الغذائية والاستهلاكية المستوردة من مصادر أخرى. زيادة كميات المياه المعالجة بمقاييس آمنة لتسهيل استصلاح الأراضي القابلة للزراعة المروية مما يساعد على توفير المزيد من المياه للاستخدامات البشرية. توفير الموارد المالية اللازمة لتفعيل مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق التأمين لدرء المخاطر الطبيعية 	متوسط الأجل	قطاع خاص	صندوق الاستثمار
	1-5 تطوير تعليمات حماية المستهلك للسلع الزراعية ومتابعة الامتثال بها، خصوصا استخدام المبيدات والأدوية الزراعية والبيطرية وطرق التخزين والنقل الآمن للسلع الغذائية.	<ul style="list-style-type: none"> تطوير الإرشاد الزراعي الذي تقوم به وزارة الزراعة للمحاصيل الزراعية وللثروة الحيوانية. مراقبة الأدوية الزراعية المتوفرة في السوق، وفحص تسجيلها لدى جهات الاختصاص، وفحص فعاليتها وصلاحيتها ومخاطرها بشكل دوري من قبل وزارة الزراعة فحص دوري للمنتجات الزراعية للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وإتلاف غير الصالح منها ومحاسبة منتجها. 	متوسط الأجل	سلطة المياه / صندوق الاستثمار وزارتي المالية والزراعة	قطاع أهلي/خاص
			متوسط الأجل	وزارة الزراعة	قطاع أهلي
			قصير الأجل	وزارة الزراعة	قطاع أهلي
			قصير الأجل	وزارتي الزراعة والاقتصاد	قطاع أهلي

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
مجلس الزيتون قطاع جامعي قطاع جامعي	وزارة الزراعة وزارة الزراعة وزارة الزراعة	قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> تجديد وتفعيل مجلس الزيتون إنشاء مراكز تدريب مهني زراعي لتطوير قدرات المزارعين الشباب إنشاء مركز للأبحاث الزراعية لتطوير القدرات البشرية والفنية لتطوير إدارة الإنتاج الزراعي، وتوطين التكنولوجيات الحديثة في مختلف مجالات الزراعة النباتية والحيوانية الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالزراعة والمعايير الصحية النباتية 	1-6 الاهتمام بتطوير الخبرات والمعارف الزراعية والأطر التنظيمية والتسويقية	
	وزارة الزراعة	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> الاستثمار في إقامة مزارع الأسماك في قطاع غزة تطوير قدرات الإرشاد الزراعي بتوفير الخدمات البيطرية من خلال دراسة علمية وخطة قابلة للتنفيذ زيادة الموازنات المخصصة للخدمات البيطرية المقدمة من وزارة الزراعة خاصة لصغار المربين والتجمعات الزراعية في المناطق النائية والهشة. 	1-7 الاهتمام بحماية وتربية الثروة الحيوانية	
	صندوق الاستثمار وزارة الزراعة وزارتي المالية والزراعة	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> إعفاء الأراضي المزروعة من ضريبة الأملاك. استصلاح أراضي خاصة وتلك التابعة للأوقاف وإتاحتها للراغبين في فلاحتها بمبالغ رمزية بموجب اتفاقيات طويلة الأمد (5 سنوات قابلة للتجديد) دون الإخلال بحقوق الملكية. 	1-8 زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة	
اتحاد الصناعات	وزارة الاقتصاد	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> توسيع برنامج تحديث الصناعة كماً ليشمل عدد أكبر من المنتفعين في مختلف القطاعات، ونوعياً ليتضمن تصنيع منتجات ذات تنافسية عالية. تكثيف نمط العناقيد الصناعية الموزعة منطقياً. مراقبة وتحسين بيئة الإنتاج وسلامة المنشآت الصناعية 	2-1 إعادة هيكلة الصناعات الواعدة القادرة على الانتقال لإنتاج منتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة ولديها القدرة على المنافسة في السوق المحلية والأسواق الدولية.	2- جعل التصنيع من الأولويات الاستثمارية والتشغيلية الإستراتيجية
اتحاد الصناعات	وزارة الاقتصاد وزارة الاقتصاد	قصير الأجل متوسط الأجل			

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
القطاع المصرفي صندوق الاستثمار	وزارة المالية وزارة المالية	قصير الأجل قصير الأجل	• أسعار تشجيعية للكهرباء والمياه للأغراض الصناعية والزراعية. • حوافز ضريبية وتسهيلات مصرفية لاستيراد المباشرة للمعدات والآلات التصنيعية.	2-2 رفع إنتاجية القطاعات الإنتاجية الوطنية	
	وزارتى الاقتصاد والمالية	متوسط الأجل متوسط الأجل	• إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لتوفير إعانات ومنح وترتيب شراكات استثمارية في قطاعات الإنتاج الوطني، يتم تمويله من خلال اقتطاعات من أرباح قطاع الخدمات المالية.		
	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	• تطوير مكثف لأنظمة المعايير والمواصفات وآليات تطبيقها.		
	وزارة المالية	قصير الأجل	• إعفاءات ضريبية تحفيزية للصناعات الغذائية وتلك المستخدمة بكثافة للمدخلات والمواد الخام المحلية.	2-3 حماية الصناعات الناشئة القادرة على إحلال الواردات	
	وزارتى الاقتصاد والمالية	قصير الأجل	• تعديلات انتقائية هادفة ولفترة زمنية محددة في جدول التعريفات الجمركية تحمي صناعات هامة من المنافسة غير المنصفة.		
	الضابطة الجمركية	قصير الأجل	• عدم التساهل مع التجارة غير القانونية والمستوردات غير المتوافقة مع المواصفات الفلسطينية المعتمدة		
	القطاع المصرفي	متوسط الأجل	• احتضان الصناعات الناشئة والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة بتسهيلات مصرفية طويلة المدى.		
	وزارة المالية	متوسط الأجل	• منح إعفاءات من ضريبة الدخل لمدة (3-5 سنوات) للصناعات الناشئة		
	مجلس الوزراء	قصير الأجل	• إقرار قانون الصناعة ووضع الإجراءات واللوائح التنفيذية	2-4 تطوير البيئة التنظيمية للصناعة الفلسطينية	
	مجلس الوزراء	قصير الأجل	• إقرار قانون اتحاد الصناعات الفلسطينية		
	وزارة الاقتصاد	متوسط الأجل	• تطوير الأنظمة والإجراءات للاعتماد المتبادل للمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين		

الأهداف	السياسات	أدوات/آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
3- تفعيل دور المدن الصناعية في دعم القطاعات الإنتاجية	3-1 تطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية، من خلال إخلاء الصناعات الملوثة لبيئة والمدن، وتشغيل المناطق الصناعية المخططة، وأخرى حديثة، مزودة بكافة الخدمات المطلوبة وجاذبة للاستثمارات لها.	<ul style="list-style-type: none"> تكثيف عمليات تطوير 6 مناطق صناعية كبيرة، 3 في الضفة الغربية و3 في غزة لتخفيف الضغوط على المناطق الصناعية المكتظة، والمتلاصقة أو المتداخلة مع الأحياء السكنية في المدن، وتوفير شبكة الطرق والمواصلات الآمنة. توفير شروط نجاح المناطق الصناعية وزيادة جاذبيتها للاستثمار الخاص الفلسطيني والدولي بتقديم المباني والمساحات المفتوحة فيها بأسعار تشجيعية. تنفيذ نظام النافذة الاستثمارية الموحدة للتراخيص. تذليل الصعوبات والمعوقات التجارية من خلال تسهيل التخليص الجمركي المتاح فلسطينيا وربط الشركات والمناطق الصناعية بالنظام الجمركي المحوسب (ضمن إستراتيجية الإدخال المباشر DTI). إعمال قانون المدن الصناعية لسنة 1998 وإعداد اللوائح التنفيذية له التخطيط لإنشاء مناطق صناعية خضراء ومدن لوجستية ومدن تكنولوجية مكتملة للمناطق الصناعية و لتوفير أراضي عامة لإنشائها. تخفيض أسعار الطاقة للمناطق الصناعية. إنشاء مستودعات وصوامع للسلع الاستراتيجية (القمح والحبوب والوقود) داخل المدن الصناعية، مع إنشاء بوندد (مخازن جمركية) داخل وخارج المدن الصناعية. التعريف والترويج للمدن الصناعية في فلسطين، وعمل حملات وبرامج ترويجية متخصصة من قبل السفارات الفلسطينية في الخارج لجذب المستثمرين. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>هيئة المدن الصناعية</p> <p>هيئة تشجيع الاستثمار</p> <p>مجلس الوزراء /</p> <p>هيئة المدن الصناعية ومجلس الوزراء، وزارة المواصلات، وزارة الأشغال العامة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد.</p>	القطاع الخاص
4- الحفاظ على موروث القطاع السياحي وجعله محور الفروع الخدمية	4-1 زيادة قدرات الناشطين في القطاع السياحي على توسيع سيطرتهم على سلسلة القيمة للقطاع بشكل متنامي ومستدام.	<ul style="list-style-type: none"> جذب المزيد من السائحين عن طريق مكاتب السياحة الفلسطينية وفق رزم تركز على الإقامة في القدس الشرقية أو في المدن الفلسطينية، وعلى زيارة المواقع السياحية الفلسطينية. 	<p>قصير الأجل</p>	وزارة السياحة	تجمع السياحة في القدس

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
تجمع السياحة في القدس	وزارة السياحة	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • دعم الشركات والأفراد من الفلسطينيين العاملين في حقل السياحة من سكان القدس الشرقية، وتشجيعهم لتولي تسويق فلسطين في الدول المستهدفة، وخصوصا في مجال السياحة الدينية والثقافية. • تطوير رزم سياحية مناسبة تشمل القدس وبيت لحم والناصرة وأريحا والخليل، وربطها مع رزم سياحية أردنية ومصرية إن أمكن. • إطلاق حملات ومبادرات لجذب فلسطيني الشتات للتواصل مع مدنهم وقراهم، وعرض أفكار فرص استثمارية للمشاركة فيها. ومن المهم أيضا العمل على تنفيذ برامج ومهرجانات خلال فترة الإجازة الصيفية لجذبهم للزيارة. • تطوير مشاريع وشراكات وجولات سياحية مشتركة لإدخال غزة إلى خارطة السياحة الفلسطينية. 		المتصلة
وزارة السياحة	تجمع السياحة في القدس	قصير الأجل			
تجمع السياحة في القدس	وزارة السياحة	متوسط الأجل			
القطاع السياحي	وزارة السياحة	متوسط الأجل			
القطاع السياحي	صندوق الاستثمار	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الاستثمارات في الحفاظ على الفنادق القائمة وتوسيع سعتها تدريجيا، من خلال توفير الدعم الفني وتدريب القوى البشرية على المهارات السياحية. • تفعيل مجلس السياحة الفلسطيني كمؤسسة خاصة، ورفده بالكوادر الكفيلة بتمكينه من لعب دور الجهة الرقابية على جودة الخدمات وتصنيف الفنادق والمطاعم وفق المعايير الدولية. • تأهيل وترميم المواقع السياحية الرئيسية وتحسين البنية التحتية والخدمات، وضمان البيئة النظيفة وتوفير المرافق الملائمة، ووضع لافتات إرشادية وتفسيرية بلغات متعددة. • تطوير الصفحات الإلكترونية للفنادق وتزويده بالخرائط مع توفير إمكانيات الحجز المباشر. • تطوير نظام المعلومات السياحية وإصدار الخرائط والمعلومات التي تساعد السائحين في التعرف على المرافق السياحية وتخطيط زيارتها مسبقا. 	4-2 تعزيز البنية الداعمة للسياحة الفلسطينية	
القطاع السياحي	وزارة السياحة	قصير الأجل			
القطاع السياحي	وزارة السياحة	قصير الأجل			
القطاع السياحي	تجمع السياحة في القدس	متوسط الأجل			
القطاع السياحي	وزارة السياحة	متوسط الأجل			

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	أدوات/آليات التدخل	السياسات	الأهداف
	وزارة السياحة	متوسط الأجل	تطوير معايير تصنيف المرافق السياحية بهدف الارتقاء بالجودة وشروط الصحة والسلامة، وبناء السمعة الجيدة		
	وزارتي السياحة والخارجية	متوسط الأجل	تعيين ملحقين سياحيين في السفارات الفلسطينية في أهم بلدان الجذب السياحي		
القطاع الجامعي	وزارة السياحة	قصير الأجل	تطوير قدرات وخبرات العاملين في القطاع السياحي في مختلف مراحل سلسلة القيمة.	3-4 تطوير قدرات تعليم المهارات السياحية في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي لتنمية ثقافة سياحية فلسطينية تلتزم الصدق والأمانة واحترام ضيوف فلسطين لزيادة جاذبية السياحة بكافة أنواعها، بما في ذلك السياحة الترفيهية وسياحة المؤتمرات العلمية والثقافية ومؤتمرات الأعمال.	
	وزارة السياحة	قصير الأجل	توفير خرائط سياحية مجانية، ووضع مواصفات ومراقبة خدمات الفنادق والمطاعم في المناطق السياحية ومراعاة التنوع والمؤهلات عند النظر في طلبات الترخيص الجديدة		
القطاع السياحي	وزارة السياحة	متوسط الأجل	إنشاء مكاتب لتنظيم وترويج الفعاليات والنشاطات الدينية والثقافية خلال المناسبات والأعياد الدينية والوطنية بمشاركة بين القطاعين العام والخاص.		

إطار السياسات (4) تطوير قطاعات البنية التحتية والإسكان

الأهداف المحددة:

تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات وريادة الأعمال الرقمية

الحفاظ على استدامة قطاع المياه

إصلاح وتطوير قطاع الطاقة الكهربائية

إعادة تنظيم قطاع البناء والإسكان

تأمين قطاع نقل عصري وخدمات النقل العام يتميز
بالكفاءة والانتظام لتتنقل المواطنين ونقل البضائع

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
قطاع الكهرباء					
1- إصلاح وتطوير قطاع الطاقة الكهربائية	1-1 تطوير الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالقطاع	<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة القوانين والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالقطاع بروح ضمان الفصل بين المستوى السياسي والمستوى الرقابي، وتحقيق المسائلة والشفافية أمام مجلس الوزراء. • التوجه لاستخدام تصاميم معمارية موفرة للطاقة، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة من خلال تشريعات ملزمة (قانون البناء والأنظمة المفسرة له). • إصلاح نظام صافي القياس (Net Metering)، ونظام العبور (Wheeling) واستكمال أنظمة الطاقة المتجددة الأخرى. • منع استغلال شركات الإنتاج والنقل والتوزيع الكبرى ذات الطابع الاحتكاري لمنتجاتي الطاقة المتجددة من المنتجين - المستهلكين والمنتجين الصغار والمتوسطين. • العمل على توفير الكوادر والموارد اللازمة للإطار الرقابي لتمكينه من القيام بدوره الحيوي في المشاركة الفعالة في تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات ومراقبة تطبيقها. • تطوير منظومة المواصفات والمقاييس الخاصة بقطاع الكهرباء • دراسة آثار وآليات ضم الهيئات المحلية في شركات توزيع الكهرباء والعمل على تشكيل شركة توزيع كهرباء واحدة 	قصير الأجل	سلطة الطاقة	قطاع خاص وأهلي
			قصير الأجل	سلطة الطاقة	قطاع خاص وأهلي
			قصير الأجل	سلطة الطاقة	قطاع خاص
			متوسط الأجل	سلطة الطاقة	قطاع خاص
			متوسط الأجل	سلطة الطاقة	قطاع خاص
			متوسط الأجل	سلطة الطاقة / وزارة الحكم المحلي	قطاع خاص
2-1 تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال إنتاج الطاقة	<ul style="list-style-type: none"> • الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإقامة محطات التوليد الإقليمية الكبرى باستخدام الغاز الطبيعي، وتشجيع المستثمرين المحليين والخارجيين في بناء محطات توليد متوسطة (1-10 ميغا واط) باعتماد الطاقة الشمسية في البلدات الصغيرة والقرى والمؤسسات الكبرى والمناطق الصناعية. 	متوسط الأجل	صندوق الاستثمار / سلطة الطاقة	القطاع الخاص	

الاهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
	1-3 إعادة تنظيم العلاقة التعاقدية بين شركات التوزيع الفلسطينية والشركة القطرية الإسرائيلية.	<ul style="list-style-type: none"> • إبرام اتفاقية جديدة مع الشركة القطرية الإسرائيلية أو أية شركات إنتاج أخرى لتزويد الكهرباء لجميع المشتركين الحاليين والجدد. • تعديل الشروط المجحفة بحق المؤسسات الفلسطينية، وضمان الشفافية والإدارة السليمة للتعاقدات مع الشركة القطرية الإسرائيلية. 	متوسط الأجل	سلطة الطاقة	القطاع الخاص
		<ul style="list-style-type: none"> • تطوير الربط مع الشبكات العربية المجاورة، وتطوير الاستيراد منها في المدين الآتي والمتوسط. • دراسة وتطوير كفاءة الشبكة لتسهيل استيعاب الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع متطلبات الارتباط بالشبكة الإسرائيلية من دون التأثير على جودة الشبكة. 	متوسط الأجل	سلطة الطاقة	القطاع الخاص
	1-4 تنويع مصادر التزود بالطاقة الكهربائية لتقليل الاعتماد على الشركة الإسرائيلية	<ul style="list-style-type: none"> • خطوات ترويجية لسلطة النقد والمصارف المسجلة وحواجز وضمانات قروض لجذب الموارد المالية الفلسطينية المهاجرة والاستثمارات المشتركة مع الرأسمال الفلسطيني والاجنبي في مشاريع البنية التحتية الكبرى. • مبادرات استثمارية عامة جديدة لخلق مجالات جديدة للاستثمارات العامة-الخاصة المشتركة في البنية التحتية المادية (طاقة، موارد طبيعية ومواصلات). 	متوسطة الأجل	صندوق الاستثمار	القطاع الخاص
		<ul style="list-style-type: none"> • منح قروض خضراء للمواطنين وللشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمشاريع توليد الطاقة. • توفير مصادر غاز مستدامة لتزويد المحطات المخططة • تشجيع الاستثمارات في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة البديلة (الشمس، الرياح، النفايات..الخ) لأغراض الاستخدام الشخصي ولأغراض البيع لشركات التوزيع المحلية، مع منح الأولوية لقطاع غزة لتلبية جزء من الطلب على الطاقة من خلال ألواح الخلايا 	قصير الأجل	القطاع المصرفي	القطاع الخاص
	1-6 تطوير سياسات لتشجيع الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة لزيادة الاعتماد على الذات.		قصير الأجل	صندوق الاستثمار	القطاع الخاص
			قصير الأجل	القطاع المصرفي	هيئة تشجيع الاستثمار

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> الشمسية على أسطح العمارات زيادة استخدام ألواح الخلايا الشمسية على أسطح المباني الخاصة والعامة وإدخاله ضمن متطلبات الترخيص في بعض المناطق تشجيع البلديات والمجالس القروية ومساعدتها على استملاك أراضٍ مناسبة لإقامة محطات توليد من الطاقة الشمسية بأحجام متناسبة مع قدراتها المالية، وتوفير الدعم القانوني والفني لها لتحقيق مشاريعها. 	<p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>سلطة الطاقة</p> <p>سلطة الطاقة / وزارة الحكم المحلي</p>	<p>القطاع الخاص</p> <p>القطاع الخاص والمصرفي</p>
1-7 زيادة الوعي العام بأهمية ترشيد الطاقة ومكافحة التبذير .	<ul style="list-style-type: none"> تصميم وتنفيذ حملات تثقيف وتوعية بوسائل توفير وترشيد استخدام الطاقة في المباني القديمة (استبدال مكابس وأدوات كهربائية) والجديدة (كود بناء حديث). معالجة أسباب ارتفاع نسبة الفاقد بصورة عاجلة، وخصوصاً الناجم عن السرقات من خلال تطبيق عقوبات رادعة، والعمل الفوري على الإسراع في رفع كفاءة شبكات نقل الطاقة من خلال التأهيل والحماية من الاعتداءات. العمل على معالجة مشكلة صافي الإقراض دون إلقاء أعباء جديدة على الفئات الفقيرة والمحرومة والقاطنين في المناطق المهمشة، والبدء باستغلال الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة كجزء من هذه المعالجة. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p>	<p>سلطة الطاقة</p> <p>سلطة الطاقة</p> <p>وزارة المالية / سلطة الطاقة</p>	<p>قطاع خاص وأهلي</p>	
قطاع المياه والبيئة					
2- الحفاظ على استدامة قطاع المياه	<ul style="list-style-type: none"> 1-2 مراجعة الإطار القانوني لسلطة المياه وتحديثه بروح الفصل بين المستوى الإشرافي والتنفيذي، وضمان تحقيق المسائلة والشفافية في عمله، 	<ul style="list-style-type: none"> إعادة هيكلة قطاع المياه بما يحقق الفصل بين المستوى السياسي، والمستوى الرقابي، والمستوى التنفيذي إعادة تشكيل مجلس المياه، وتفعيله لضمان متابعة تطور القطاع، وتحقيق الشفافية والمساءلة في أداءه. 	<p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>مجلس الوزراء / سلطة المياه</p> <p>مجلس الوزراء</p>	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	آليات التدخل	السياسات	الأهداف
القطاع الخاص	مجلس الوزراء وزارة الخارجية / سلطة المياه	متوسط الأجل متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • توحيد جهود كافة الشركاء للعمل على تأمين الدعم الدولي للحقوق المائية للفلسطينيين، وتقسيم المسؤوليات لمتابعة تلك الحقوق في كافة المحافل والجهات الدولية ذات العلاقة. • تصميم وتنفيذ حملة رأي عام دولية حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المياه الفلسطينية وإعمال القانون الدولي بهذا الخصوص. 		
القطاع الخاص	سلطة المياه	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • بناء محطة تحليه المياه في غزة وشبكات التوزيع اللازمة 	2-2 العمل على توفير كميات إضافية من المياه من خلال ألتحليه	
	سلطة المياه سلطة المياه سلطة المياه سلطة المياه / وزارة الحكم المحلي سلطة المياه سلطة المياه	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • ضبط توزيع المياه بعدالة بين المحافظات وبين التجمعات السكانية فيها، وإعلان برنامج وكميات التوزيع في الصحف لتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف. • وضع قوانين رادعة لمنع التعديات والسرقة وتطوير كفاءة شبكات التوزيع. • مواصلة الجهود لضبط الالتزام بتسديد فواتير المياه وتقليص صافي الإقراض. • توفير إدارة مهنية للحوض الساحلي في قطاع غزة وعمل كل ما يلزم لمنع انهياره وفي مقدمة ذلك وقف الضخ الجائر. • نشر ثقافة ترشيد استخدامات المياه في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي. • وإيجاد حلول لمشكلة تسعير المياه وتوفيرها 	<ul style="list-style-type: none"> • 2-3 وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المشتريات من الجانب الإسرائيلي بشفافية، وإدارة الإنتاج بكفاءة من المصادر الخاضعة للسلطة الوطنية، وتحقيق التوزيع بعدالة، والاستهلاك بمسؤولية من الآبار الخاصة وترشيد الضخ منها لحماية المصادر المائية، 	
القطاع الخاص	سلطة البيئة / وزارة الحكم المحلي مجلس الوزراء / وزارة	قصير الأجل قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة الخاصة بالمدن والصناعة وإيجاد المناطق النائية البعيدة عن تجمعات السكنية والزراعية لتصريفها • معالجة مشكلة تسرب الصرف الصحي من المستوطنات إلى المناطق 	2-4 تكثيف الجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة والمناطق الطبيعية من التلوث الحضري.	

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> الفلسطينية المأهولة والمزروعة، من خلال حملة دبلوماسية قانونية ومطالبية سلطات الاحتلال بالكف عنها. تكثيف الجهود والاستثمارات لإنشاء مكبات لفرز وتدوير النفايات الصلبة وإطلاق حملات توعية وتوفير حاويات بلدية للبدء بذلك. تكثيف الجهود للحفاظ على المناطق الطبيعية المقررة في المخطط المكاني الوطني وتطوير المسارات والخدمات فيها 	متوسط الأجل متوسط الأجل	الخارجية سلطة البيئة / وزارة الحكم المحلي سلطة البيئة	القطاع الخاص
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات					
3- تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيادة الأعمال الرقمية	1-3 تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> تشكيل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، ومباشرة عملها فوراً تنفيذ قانون تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأسيس الهيئة التنظيمية الضرورية للرقابة على الجودة والأسعار والمواصفات الفنية. 	قصير الأجل متوسط الأجل	وزارة الاتصالات وزارة الاتصالات	
	2-3 تطوير القوانين ذات العلاقة بتوسيع استخدام أنظمة الكمبيوتر والتكنولوجيات الرقمية في الخدمات الحكومية والتجارية وغير الحكومية، وعلى وجه الخصوص في حفظ المعلومات والأرشفة والإدارة المالية ونقاط البيع لتشكيل رافعة لزيادة الوعي المحلي بأهمية استخدام التكنولوجيا، وتشجيع المؤسسات على إدخال التكنولوجيا في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والمعاملات اليومية.	<ul style="list-style-type: none"> تحسين البنية التحتية الخاصة بالخدمات الإلكترونية - G3 تحسين جودة وفرص التعليم المحلي في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال تدريب المعلمين، وتحسين المناهج الجامعية، وتوفير المهارات المطلوبة لعاملي هذا القطاع، وبالأخص مهارات حل المشكلات والتفكير الناقد. إنشاء صندوق لتوفير التمويل لأفكار المشاريع الجديدة في مجال التكنولوجيا الرقمية وزيادة الأعمال لمساعدة الشركات المبتدئة في تثبيت أقدامها من خلال الوصول إلى التمويل و/أو إيجاد شركاء أو الحصول على عقود لبيع منتجاتها. تشجيع إنشاء حاضنات الأعمال في كافة المحافظات الفلسطينية لتوفير بيئة حاضنة للمشاريع الجديدة والحلول القابلة للتطوير، وتوفير التدريب المناسب والتشبيك وعرض المشاريع على المستثمرين والممولين. 	قصير الأجل قصير الأجل متوسط الأجل متوسط الأجل	وزارة الاتصالات وزارتي الاتصالات والتربية صندوق الاستثمار صندوق الاستثمار وزارتي الاتصالات والتربية	صندوق الاستثمار القطاع الخاص

الأهداف	السياسات	آليات التدخل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الجهة المشاركة
		<ul style="list-style-type: none"> التنسيق بين الوزارات المعنية لتطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات ، وإصدار تعليمات جديدة للمشاركة في البنية التحتية تفعيل وتوسيع العمل في تأسيس شبكة الألياف الضوئية 	<p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارات الحكم المحلي / الاتصالات</p> <p>/ الإشغال العامة</p> <p>شركة كهرباء القدس وغيرها</p>	
النقل والمواصلات					
4- تأمين قطاع نقل عصري وخدمات النقل العام يتميز بالكفاءة والانتظام لتتنقل المواطنين ونقل البضائع	4-1 إصلاح قطاع النقل بما يمكنه من الالتزام بالشروط والمواصفات العصرية لنقل الركاب وشحن البضائع بفعالية وبشكل آمن.	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بنقل الركاب والبضائع بروح تحديث وتطوير مواصفات وتطوير فعاليتها وشروط الأمان وحقوق الزبائن. إقرار قانون الطرق ودليل المواصفات العامة لأعمال الطرق والجسور تطوير خدمات النقل العام الوطنية لتقديم خدمات نقل عصرية وجاذبة لمعظم شرائح المجتمع، وقادرة على تلبية احتياجاتهم. والبدء بتسيير حافلاتها في الخطوط العابرة للمدن التي تفتقر لخدمات المواصلات والنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، التأكد من وصل جميع المناطق السكنية بمواصلات عامة، بما فيها الأحياء السكنية الجديدة خارج مراكز المدن. تطوير شبكة الطرق البرية اعتمادا على الدراسات المنجزة مراجعة نظام عقود تأجير خطوط النقل العام القائمة، وتحديثه بما يتناسب وتطور متطلبات واحتياجات نقل الركاب، وإلغاء أية امتيازات التي تعجز عن الالتزام بالمواصفات والمتطلبات العصرية. 	<p>قصير الأجل</p> <p>قصير الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p> <p>متوسط الأجل</p>	<p>وزارة المواصلات</p> <p>مجلس الوزراء</p> <p>وزارة المواصلات</p> <p>وزارة المواصلات</p> <p>وزارة المواصلات</p> <p>وزارة المواصلات</p>	

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	آليات التدخل	السياسات	الأهداف
	وزارتي المواصلات والإشغال العامة	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • صيانة الطرق وتوسيعها وفق الاحتياجات والأولويات، وإنشاء مسارات جديدة وإنجاز المخطط الرئيسي (Master Pan) للطرق الداخلية، والإسراع بوضع خطط الطرق الدائرية حول المدن الكبرى. 		
قطاع الإسكان					
القطاع الخاص	وزارة الإسكان	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار نظام توصيف المهن بدءاً بتلك المرتبطة بقطاع البناء والإنشاءات، وإقرار اللوائح التنفيذية لتطبيق النظام، وتطوير الإدارات الحكومية المناسبة لتنفيذه. 	<p>1-5 إقرار التشريعات لتصنيف المهن لجميع المنخرطين في قطاع البناء والإسكان بما ينظم الأعمال ذات العلاقة، وبما يضمن تأهيلهم وإجازتهم لتولي القيام بأعمال بناء المساكن وكافة أنواع المباني الأخرى.</p>	5- إعادة تنظيم قطاع البناء والإسكان
قطاع المقاولين	وزارة الإسكان	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • منع تشغيل أفرد بصفتهم مهنيين مهرة غير المجازين بشهادات رسمية، والتأكد من تأهيلهم. 	<p>2-5 بذل المزيد من الجهود لتنظيم وتسجيل المشاركين في قطاع البناء والتشييد، والعمل على تحسين مستوى التنسيق بين الشركات العاملة في القطاع.</p>	
قطاع المقاولين	وزارة الإسكان	قصير الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • منع الدخول في تعاقدات بناء مع شركات بناء أو مقاولين غير مسجلين في اتحاد المقاولين، ومرخصين من الجهات ذات العلاقة للقيام بأعمال البناء. 		
	وزارة الإسكان	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • توفير بيانات ذات مصداقية ومحدثة، ودراسات تحليلية لتلك البيانات، للوقوف على حالة العرض والطلب على المساكن لتسهيل اتخاذ القرارات بالاستناد إلى المعرفة 	<p>3-5 وضع خطة للإسكان الميسر والعمل على تخفيض تكاليف البناء وتسهيل الوصول إلى التمويل وإعطاء أهمية أكبر للبناء المستدام أو ما يسمى بالمباني الخضراء، وخاصة في القدس.</p>	
	وزارة الإشغال العامة	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • التوسع في فتح الطرق المزودة بخدمات البنية التحتية من طرق وشبكة مياه وكهرباء على الأراضي المخصصة للبناء لتشجيع المواطنين على بناء مساكنهم بأنفسهم. 		
	قطاع المقاولين	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على تخفيض تكاليف البناء بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. 		

الجهة المشاركة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	آليات التدخل	السياسات	الأهداف
القطاع الخاص	صندوق الاستثمار	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> العمل على توفير المساكن والأحياء السكنية الجديدة لذوي الدخل المتوسط والمنخفض (الإسكان الاجتماعي) وتخصيص جزء من مشاريع إقامة مدن جديدة لهذه الفئات. تطوير واستخدام تقنيات بناء حديثة موفرة وصديقة للبيئة. توفير خدمات الرهن العقاري لمدد تزيد عن 25 عام لتمكين غير المقترضين من الحصول على التمويل. 		
قطاع المقاولين القطاع المصرفي	جهاز الإحصاء المركزي	متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> تطوير قاعدة بيانات وإحصاءات دورية دقيقة حسب المحافظات والمدن للتطورات في تسجيل المساكن الجديدة وصفة استخدامها (خالية، مأهولة) وأسعار تأجيرها وبيعها إعمال وإنفاذ القوانين والأنظمة السارية عند منح رخص البناء قيام البلديات بمراقبة التوسع في إنشاء مساكن إضافية واتخاذ الخطوات اللازمة للحد أو المنع من بلوغ فائض لا يتناسب مع احتياجات السوق. 	4-5 رقابة أفضل للزيادة في عرض المساكن في المدن الكبرى واتجاهات الطلب عليها	
وزارة الإسكان	وزارة الحكم المحلي	قصير الأجل متوسط الأجل	<ul style="list-style-type: none"> تحديد مناطق أو أراضٍ جديدة بأسعار مقبولة، وتهيئة البنية التحتية لها لجذب المستثمرين. 	5-5 التوجه نحو بناء قرى ومدن جديدة	